

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

تسوية وضعية الموظفين حاملي الشهادات بالجماعات الترابية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

لقد سجلنا بكثير من الارتياح الاتفاق الذي توصلت إليه وزارتك مع النقابات القطاعية الأكثر تمثيلية بالجماعات الترابية، من خلال البروتوكول الموقع بتاريخ 25 دجنبر 2019، والذي أسفر عن تسوية العديد من الملفات لفائدة شغيلة هذا القطاع الحيوي والمهم، حيث تحلت وزارتك بالكثير من الشجاعة لتسوية وضعية فئات من الموظفين ظلت عالقة لسنوات طويلة، وأهم هذه الفئات هي فئة الموظفين حاملي شهادة الإجازة قبل سنة 2011، حيث تقرر إدماجها في السلم العاشر بأثر رجعي إداري ومالي بتاريخ 01 يناير 2011. إلا أن هذا الاتفاق، ورغم ما حمله من مكاسب مهمة، أغفل فئة كبيرة من الموظفين من حاملي الشهادات، والذين حازوا شهاداتهم العلمية بعد سنة 2011. وبناء عليه، نسألكم السيد الوزير، عن الإجراءات المزمع اتخاذها من طرف وزارتك لمعالجة وضعية هذه الفئة من الموظفين، ولا سيما أن عددا مهما منهم قد حازوا على الشهادات قبل صدور القوانين التنظيمية للجماعات الترابية سنة 2015، والتي تم بموجبها نقل اختصاص تدبير الحياة الإدارية للموارد البشرية بجميع أصنافها لرؤساء الجماعات الترابية؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

الهروشي نور الدين